

مسح الموازنة المفتوحة ٢٠١٧ قطر

 <p>٢ من أصل ١٠٠</p> <h2>الرقابة على الموازنة</h2> <p>من قبل السلطة التشريعية والمراجعين توفر السلطة التشريعية وجهاز الرقابة الأعلى في قطر رقابة ضعيفة على الموازنة.</p>	 <p>٢ من أصل ١٠٠</p> <h2>مشاركة العامة</h2> <p>توفر قطر فرص قليلة للعامة للمشاركة في عملية الموازنة.</p>	 <p>من أصل ١٠٠</p> <h2>الشفافية مؤشر الموازنة المفتوحة</h2> <p>لا توفر قطر أي معلومات عن الموازنة للجمهور.</p>	
---	---	---	---

الشفافية (مؤشر الموازنة المفتوحة)

إتاحة وثائق الموازنة للعامة من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٧

الوثيقة	٢٠١٧	٢٠١٥	٢٠١٢
البيان التمهيدي للموازنة	●	●	●
مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية	●	●	●
الموازنة المقررة	●	●	●
موازنة المواطنين	●	●	●
التقارير الدورية	●	●	●
المراجعة نصف السنوية	●	●	●
تقرير نهاية العام	●	●	●
تقرير المراجعة	●	●	●

● متاحة للجمهور ● لم يتم إنتاجها

● تم النشر في توقيت متأخر أو لم يتم إنتاجها عبر الإنترنت أو تم إنتاجها لأغراض الداخلية فقط

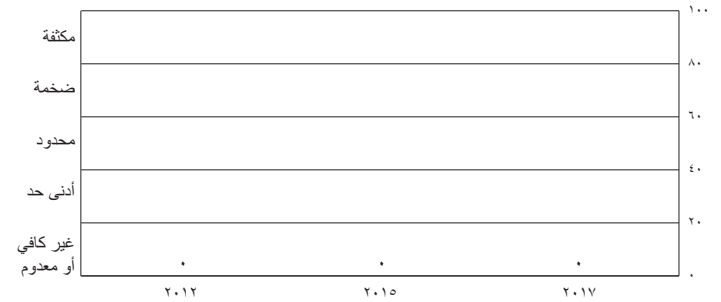
إلى أي مدى تكون المعلومات التي تنشرها قطر في وثائق الموازنة الرئيسية شاملة ومفيدة؟



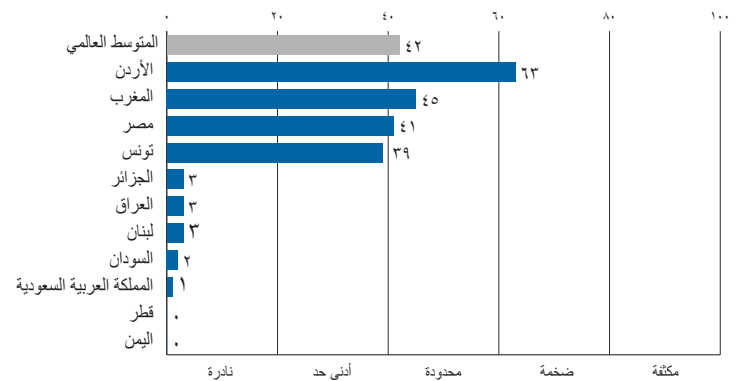
اعتمادًا على المعايير المقبولة على الصعيد العالمي والتي تم تطويرها من خلال المنظمات متعددة الأطراف، يستخدم مسح الموازنة المفتوحة ١٠٩ مؤشر لقياس شفافية الموازنة. ويتم استخدام تلك المؤشرات لتقييم ما إذا كانت الحكومة المركزية تنتج للعامة ثمانية وثائق موازنة رئيسية في الوقت المناسب، وما إذا كانت البيانات التي ترد في هذه الوثائق شاملة ومفيدة.

ويتم إعطاء كل دولة نتيجة محددة من ١٠٠ تقرر تصنيفها في مؤشر الموازنة المفتوحة - وهو المقياس الوحيد في العالم الذي يتميز بالاستقلالية والنسبية لشفافية الموازنة.

كيف تغيرت نتيجة OBI الخاصة بقطر بمرور الوقت؟



كيف تتم مقارنة شفافية الموازنة في قطر مع الآخرين؟



تُعد درجة قطر المقدر بنحو ٠ من أصل ١٠٠ درجة أقل إلى حد كبير من متوسط الدرجة العالمي المقدر بنحو ٤٢ درجة.

■ عدم إنتاج موازنة المواطنين.

تُعد درجة قطر المقدره بنحو ٠ درجات في مؤشر الموازنة المفتوحة في عام ٢٠١٧ نفس درجتها في عام ٢٠١٥.

فشلت قطر في تحقيق التقدم بالطرق التالية:

■ عدم توفير مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، وتقرير نهاية العام والتقارير الدورية، والموازنة المقررة، وتقرير المراجعة وبيان الموازنة التمهيدي ومراجعة منتصف العام، للعام.

وثائق الموازنة الرئيسية

البيان التمهيدي للموازنة: يكشف المعايير العامة للسياسات المالية للدولة قبل طرح مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية؛ ويحدد التوقعات الاقتصادية للحكومة والإيرادات المتوقعة والنفقات والديون.

مقترح الموازنة الخاص بالسلطة التنفيذية: المقدم من قبل السلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية حتى تتم الموافقة عليه وهو يوضح بالتفصيل مصادر الإيرادات والتخصيصات التي يتم عملها لكل الوزارات والتغييرات المقترحة في السياسة وكذلك المعلومات الأخرى الضرورية لفهم الموقف المالي للدولة.

الموازنة التي تم إقرارها: الموازنة التي تم اعتمادها من خلال السلطة التشريعية.

موازنة المواطنين: إصدار بسيط وأقل فنية من موازنة الحكومة، مصمم خصيصاً لنقل المعلومات الرئيسية للعام.

التقارير المورية: تشتمل على معلومات حول الإيرادات الفعلية التي يتم تجميعها والنفقات الفعلية التي يتم صرفها وكذلك الديون المستدانة على المستويات المختلفة؛ ويتم إصدارها كل ثلاثة أشهر أو كل شهر.

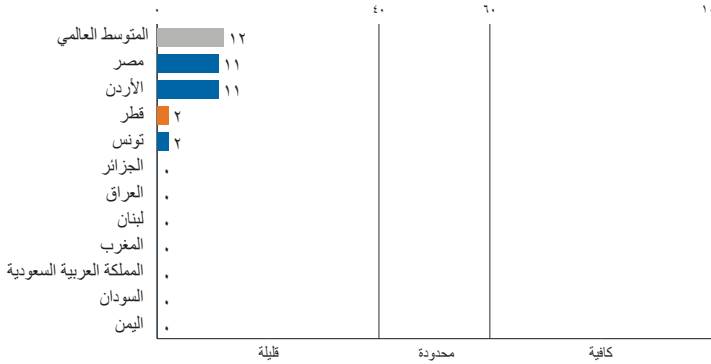
مراجعة نصف سنوية: تحتوي المراجعة نصف السنوية على تحديث شامل بشأن تنفيذ الموازنة، حتى منتصف العام المالي؛ بما في ذلك مراجعة الافتراضات الاقتصادية الرئيسية في الموازنة، والتوقعات المحدثة لنتائج الموازنة.

تقرير نهاية العام: يعرض موقف حسابات الحكومة في نهاية العام المالي ويحتوي في الغالب على تقييم للتقدم الحادث نحو إنجاز أهداف سياسة الموازنة.

تقرير المراجعة: صادر عن جهاز الرقابة الأعلى، تعمل هذه الوثيقة على فحص سلامة واكتمال حسابات نهاية العام للحكومة.

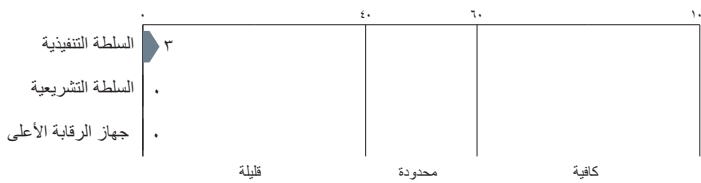
مشاركة العامة

كيف تتم مقارنة مشاركة الجمهور في قطر بالدول الأخرى في المنطقة؟



تشير درجة قطر المقدره بنحو ٢ من أصل ١٠٠ درجة إلى أن توفير فرص للجمهور للمشاركة في عمليات وضع الموازنة يُعد قليلاً. وتُعد أقل من متوسط الدرجة العالمي المقدر بنحو ١٢ درجة.

إلى أي مدى تقوم المؤسسات المختلفة في قطر بتوفير الفرص لمشاركة العامة؟



الشفافية وحدها غير كافية لتحسين الإدارة. مشاركة العامة في الموازنات حيوية ويمكن أن تزيد النتائج الإيجابية المقترنة بزيادة شفافية الموازنة.

لقياس مشاركة العامة، يستخدم مسح الموازنة المفتوحة لتقييم الدرجة التي توفر بها الحكومة الفرص للعامة للمشاركة في عمليات الموازنة. ويجب توفير مثل هذه الفرص في كافة مراحل دورة الموازنة من قبل السلطة التنفيذية والهيئة التشريعية وجهاز الرقابة الأعلى.

تمت مراجعة الأسئلة التي تعمل على تقييم المشاركة في مسح الموازنة المفتوحة لعام ٢٠١٧ حتى تتواءم مع المبادرة العالمية لمبادئ الشفافية المالية الجديدة لمشاركة العامة، والتي تعمل الآن كأساس للمعايير المقبولة على نطاق واسع لمشاركة العامة في عمليات الموازنة القومية. ولذلك، لا يمكن مقارنة البيانات حول مشاركة الجمهور في الموازنات في مسح الموازنة المفتوحة لعام ٢٠١٧ مباشرةً بالبيانات من إصدارات سابقة.

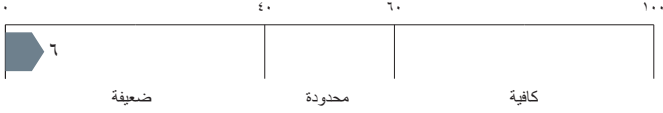
الإشراف على الموازنة



العوائق الأساسية لرقابة السلطة التشريعية الفعالة هي:

- لا تتلقى السلطة التشريعية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية قبل شهرين على الأقل قبل بداية عام الموازنة.
- لا تقوم اللجان التشريعية بفحص ونشر التقارير الخاصة بهم عن تحليل مقترح الموازنة الخاص بالسلطة التنفيذية عبر الإنترنت.
- لا تقوم اللجنة التشريعية بفحص أو نشر تقارير دورية عن تنفيذ الموازنة عبر الإنترنت.

إلى أي مدى يوفر جهاز الرقابة الأعلى في قطر رقابة على الموازنة؟



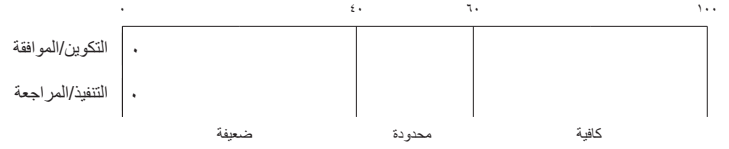
يوفر جهاز الرقابة الأعلى رقابة **ضعيفة** على الموازنة.

- بموجب القانون، فهو يمتلك بعض السلطة التقديرية لإجراء عمليات المراجعة حسبما يراه مناسباً.
- ومع ذلك، يتم تعيين رئيس الجهاز من قبل السلطة التشريعية أو القضائية ويمكن إقالته بدون موافقة السلطة التشريعية أو القضائية، مما يؤدي إلى تقويض استقلالية هذا الجهاز.
- في النهاية، تم تزويد جهاز الرقابة الأعلى بمراد غير كافية للوفاء بمسؤولياته، ولا تتم مراجعة عمليات المراجعة الخاصة به من قبل وكالة مستقلة.

يفحص مسح الموازنة المفتوحة الدور الذي تلعبه السلطات التشريعية وأجهزة الرقابة العليا والمؤسسات المالية المستقلة في عملية الموازنة ومدى قدرتها على توفير الرقابة الفعالة على الموازنة. وتلعب هذه الأجهزة دوراً هاماً – غالباً ما يكون هذا الدور منصوفاً عليه في الدساتير أو القوانين – في التخطيط للموازنات والإشراف على تنفيذها.

تمت مراجعة هذه المؤشرات لتحسين تقييم دور المؤسسات الرسمية الرقابية في ضمان التكامل والمسؤولية في استخدام الموارد العامة. ولذلك، لا تجب مقارنة البيانات عن دور وفعالية مؤسسات الرقابة في مسح الموازنة المفتوحة لعام ٢٠١٧ مباشرةً بالبيانات من إصدارات سابقة.

إلى أي مدى توفر السلطة التشريعية في قطر رقابة على الموازنة؟



لا توفر السلطة التشريعية أي رقابة خلال دورة الموازنة. تعكس هذه النتيجة أن السلطة التشريعية لا توفر رقابة خلال مرحلة التخطيط لدورة الموازنة ولا خلال مرحلة التنفيذ لدورة الموازنة.

الإشراف من قبل مؤسسة مالية مستقلة

قطر ليس لديها مؤسسة مالية مستقلة (IFI). بالرغم من أن IFI لم تنتشر عالمياً، إلا أنها معروفة كمصدر مهم للمعلومات المستقلة غير الحزبية. تتخذ IFIs عدة هيئات مؤسسية متنوعة. وتشتمل الأمثلة الشائعة على المؤسسات المالية المستقلة على مكاتب الموازنة البرلمانية والمجالس المالية.

التوصيات

لمزيد من التفاصيل عن نتائج المسح لقطر،

يرجى مراجعة مستكشف بيانات مسح الموازنة المفتوحة على موقع الويب

survey.internationalbudget.org

كيف يمكن لقطر أن تحسن من الشفافية؟

يجب على قطر وضع الإجراءات التالية كأولويات لتحسين شفافية الموازنة:

- نشر مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، والموازنة المقررة، والتقارير السنوية، والمراجعة نصف السنوية، وتقارير نهاية العام وتقارير المراجعة والبيان

التمهيدي للموازنة عبر الإنترنت.

- إنتاج موازنة المواطنين ونشرها.



لمزيد من المعلومات انظر مقال ليزا فون تراب وإيان لينرت وجواشيم ويهنر، "مبادئ المؤسسات المالية المستقلة ودراسات الحالة"، صحيفة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن الموازنة (عدد خاص، مارس ٢٠١٦). صفحات من ٩-٢٤.

كيف يمكن لقطر أن تحسن من المشاركة؟



يجب على قطر وضع الإجراءات التالية كأولويات لتحسين مشاركة الجمهور في عمليات الموازنة

- خلق آليات للأفراد من العامة وموظفي السلطة التنفيذية لتبادل الآراء حول أمور الموازنة القومية خلال كل من تكوين الموازنة القومية ومراقبة تنفيذها. يمكن لهذه الآليات أن تبني على الابتكارات، مثل الموازونات التشاركية والمراجعات الاجتماعية. للأمثلة على هذه الآليات، انظر www.fiscaltransparency.net/mechanisms/.
- عقد جلسات استماع خاصة بالسلطة التشريعية عن تكوين الموازنة السنوية، يمكن للأفراد من العامة أو من منظمات المجتمع المدني الإدلاء بقولهم.
- وضع آليات رسمية للجمهور لمساعدة جهاز الرقابة الأعلى على تكوين برنامج المراجعة الخاص به وللمشاركة في تحقيقات المراجعة ذات الصلة.

كيف يمكن لقطر أن تحسن من الرقابة؟



يجب على قطر وضع الإجراءات التالية كأولويات حتى تصبح الرقابة على الموازنة أكثر فعالية:

- التأكد أن السلطة التشريعية تلقت مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية قبل شهرين على الأقل قبل بداية عام الموازنة.
- ضمان أن لجنة السلطة التشريعية تقوم بفحص ونشر التقارير الدورية عن تنفيذ الموازنة عبر الإنترنت.
- فرض ضرورة الحصول على موافقة السلطة التشريعية أو القضائية لتعيين وإقالة رئيس جهاز الرقابة الأعلى.
- التفكير في إعداد جهاز مالي مستقل من أجل رقابة أكثر صرامة على الموازنة.

المنهجية

ويتم تجميع المسح من استبيان يتم إكماله لكل دولة من خلال خبراء موازنة مستقلين لا تربطهم أي صلة بالحكومة القومية.



وبعد ذلك، تتم مراجعة مسودة الاستبيان الخاص بكل دولة من الدول بشكل مستقل من خلال خبير مجهول الهوية لا تربطه كذلك أي صلة بالحكومة.



وعلاوة على ذلك، تقوم شراكة الموازنة الدولية بتوجيه الدعوة إلى الحكومات المحلية للتعليق على نتائج مسودة المسح والنظر في هذه التعليقات قبل الخوض إلى النتيجة النهائية للمسح.



وقد أجاب الباحثون على التعليقات من المراجعين النظراء ومن الحكومات، إذا أمكن، وكانت شراكة الموازنة الدولية IBP هي الحكم في أي إجابات متعارضة لضمان الاتساق بين الدول في اختيار الإجابات.



يستخدم مسح الموازنة المفتوحة معايير مقبولة دوليًا وضعتها منظمات متعددة الأطراف من مصادر، مثل صندوق النقد الدولي (IMF)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والمنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا (INTOSAI) والمبادرة العالمية للشفافية المالية (GIFT).

وهي عبارة عن أداة بحثية معتمدة على الحقائق تهدف إلى تقييم ما يحدث في الممارسة العملية من خلال الظواهر التي يمكن ملاحظتها بسهولة. استغرقت عملية البحث الكاملة تقريبًا ١٨ شهرًا في الفترة ما بين أغسطس ٢٠١٦ وحتى يناير ٢٠١٨ واشترك فيها قرابة ٣٠٠ خبير من ١١٥ دولة. يعمل مسح الموازنة المفتوحة لعام ٢٠١٧ على تقييم الأحداث أو الأنشطة أو التطورات التي حدثت حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦. وقد تمت مراجعة المسح إلى حد ما عن إصدار ٢٠١٥ من أجل عكس الوسائل المتطورة لنشر معلومات الموازنة وتقوية الاستجابات الفريدة عن مشاركة العامة والرقابة على الموازنة. ويمكن الاطلاع على مناقشة هذه التغييرات في التقرير العالمي لمسح الموازنة المفتوحة (انظر الرابط أدناه).

وغالبًا ما يتم دعم الردود على المسح من خلال الاستشهادات والتعليقات. وقد يتضمن هذا الإشارة إلى الوثيقة العامة، أو البيان الرسمي من قبل الحكومة، أو تعليقات من المقابلة المباشرة مع مسؤول حكومي أو أي أطراف تمتلك المعلومات.

للحصول على مزيد من المعلومات

قم بزيارة الموقع للحصول على المزيد من المعلومات، openbudgetsurvey.org بما في ذلك:

- مسح الموازنة المفتوحة لعام ٢٠١٧: التقرير العالمي
- استكشاف البيانات
- تقرير المنهجية
- استطلاع رأي كامل

تم تنفيذ البحث المرتبط بإكمال مسح الموازنة المفتوحة لهذه الدولة من خلال:

مبادرة الموازنة المفتوحة
شراكة الموازنة الدولية

820 First Street, NE Suite 510
Washington, D.C. 20002 USA

البريد الإلكتروني: info@internationalbudget.org